



الغابات والحد من الفقر

تركز معظم المداولات الخاصة بالغابات والتنمية التي تجري في المنتديات الدولية على السبل التي تكفل للغابات والحراجة أن تسهم في بلوغ أحد أهداف التنمية للألفية وهو خفض معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. فالفقراء يحتاجون اليوم إلى حماية أكثر مما كان الحال في أي وقت مضى. وتتقلص الغابات الطبيعية في العالم، ومن المتوقع أن يكون للتغيرات المناخية العالمية تأثيرات خطيرة على الغابات والنظم الزراعية. وفي نفس الوقت تتزايد الطلبات على الغابات والأشجار حيث يعتمد نحو ١,٦ مليار نسمة اعتماداً كبيراً على هذه الموارد في الحصول على سبل معيشتهم.

مصلحة الغابات في المنظمة الأضواء على دور الغابات في بلوغ هذه الأهداف.

وقد عقد المنتدى الخاص بدور الغابات في التخفيف من حدة الفقر عام ٢٠٠١ بدعم من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، وأصدر مذكرة السياسات المعنونة «كيف يمكن للغابات أن تحد من الفقر» التي وزعت بخمس لغات على واضعي السياسات وغيرهم من المعنيين، والتي أوصت بجدول أعمال من أربع نقاط:

- تعزيز حقوق الفقراء والقدرات المحلية والإشراف الرقابي؛
- الحد من تعرض الفقراء للمخاطر؛
- إزالة المعوقات أمام الحصول على الفرص المربحة والدينامية التي تتيحها الغابات؛
- العمل في شراكات؛

واستناداً إلى مذكرة السياسات هذه أصدرت المنظمة عام ٢٠٠٦ دراسة بعنوان «غابات أفضل، فقر أقل» (سلسلة دراسات الغابات رقم ١٤٩)، وهي تقدم اقتراحات للممارسين والمجتمعات الريفية التي يعملون بها عن أساليب منع ظهور الفقر وتخفيف أثاره وتقليل انتشاره بفضل تدخلات حرجية.

وبالنسبة للملايين التي تعيش في الفقر توفر الغابات والأشجار الواقعة خارجها الغذاء والوقود للهي والتدفئة والمأوى والملبس بل إنها تكون بمثابة شبكة أمان في حالات الأزمات والطوارئ، مثلاً عند فشل المحاصيل بسبب طول مدة الجفاف أو عندما يعجز رئيس العائلة عن العمل في أنشطة إنتاجية بسبب مرض الإيدز أو غيره من الأمراض المدمرة. وتولد الموارد الحرجية دخلاً من خلق فرص العمل ومن بيع فائض السلع والخدمات. ولكن مدى قدرتها على تخفيف حدة الفقر وتحسين الأمن الغذائي بين فقراء السكان ليس معروفاً تماماً ولا توجد وثائق بشأنه.

والتحدي هو دعم إدخال تغيرات نوعية تزيد من منافع الموارد الحرجية والشجرية للفقراء مما يعزز مساهمتها في تخفيف حدة الفقر ولا سيما في المناطق الريفية.

عمل المنظمة

تحقيق الأمن الغذائي، وهو من اختصاصات المنظمة الجوهرية، يعتبر بُعداً رئيسياً في عملية الحد من الفقر وبلوغ الهدف الأول من أهداف الألفية. وتسلط الكثير من جهود



الفقر. واستناداً إلى نتائج الدراسة ستعمل المنظمة على ترويج تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الأقاليم بما يزيد من إدماج الحراجة في استراتيجيات تخفيف حدة الفقر. وتستطيع الإدارة الرشيدة أن توجد روابط بين الإدارة الحرجية المستدامة وسبل العيش المستدامة وهذه تؤدي بدورها إلى تعزيز مساهمة الحراجة في تخفيف حدة الفقر. وهناك روابط قوية بين برنامج المنظمة لتخفيف حدة الفقر وعمل المنظمة في برامج الغابات القطرية ودعم السياسات والمؤسسات. والمنظمة إذ تسعى لتعزيز مساهمات الحراجة في تخفيف حدة الفقر فإنها تتعاون مع شركاء آخرين وتستفيد من عملهم، مثل المركز الدولي للبحوث الحرجية وبرنامج الغابات لدى البنك الدولي وخصوصاً مرفق برنامج الغابات القطرية.

وتعرض الوثيقة المذكورة القضايا الرئيسية وتلخص دراسات الحالة الناجحة وتتعرف على مصادر المعلومات الإضافية عن أهمية استخدام الأساليب التشاركية في معالجة قضايا الفقر. كما أنها تبرز أهمية استخدام هذه الأساليب التشاركية ورسم الأنشطة بحسب الظروف المحلية. وهي تركز على إدخال تغييرات من شأنها تحسين سبل العيش للفقراء الذين يعيشون في الغابات أو بالقرب منها، ومساعدة المستخدمين على تحسين فهم أشكال الفقر الريفي وتأثير القرارات التي تتخذ على المستوى المحلي على قطاعات مختلفة من الفقراء، وأضعفهم النساء والأطفال والمسنون.

وتناولت الأعمال الأخيرة أيضاً وسائل ربط الغابات بالاستراتيجيات الوطنية لتخفيف حدة الفقر كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي وبلوغ أهداف الألفية. وقد شرعت المنظمة في دراسة شاملة في أفريقيا لفحص مدى اعتراف هذه الإطارات بأهمية الغابات في تخفيف حدة الفقر، وكذلك مدى اشتراك الغابات في المناقشات الشاملة لقطاعات متعددة ومع أصحاب المصلحة الرئيسيين في تلك القضايا. والمقصود من نتائج الدراسة أن تساهم في تعزيز حضور قطاع الغابات وتأثيره في أدوات التخطيط الشامل وتقوية الدعم المالي والدعم من المؤسسات والسياسات لعمليات تخفيف حدة الفقر بالاعتماد على الغابات.

وقد فحصت الدراسة السبب في أن روابط الغابات مع جداول الأعمال الأوسع، بما في ذلك ما يتصل بتخفيف حدة الفقر، تكون في كثير من الحالات روابط ضعيفة أو غير موجودة، واقترحت طرقاً لتقوية التعاون مع الوكالات المركزية وبقية القطاعات. وتعرفت الدراسة على أفضل الممارسات وعلى العوائق والفرص في إقامة روابط فعالة بفضل تعاون مع ممثلي الحكومة ودوائر الأعمال الخاصة ومنظمات المجتمع المدني. وكشفت الدراسة عن أن نقص البيانات عن الموارد الحرجية وعن إنتاجية الغابات يؤدي إلى تهوين كبير لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي - وهو وضع يؤدي في معظم الحالات إلى أن يهمل



واضعو السياسات أهمية القطاع في توفير سبل العيش وفي تحقيق التنمية الوطنية. وبالمساعدة على عمل تقييم للغابات تساعد المنظمة، بصورة غير مباشرة، البلدان على رفع شأن القطاع وقدرته على الحصول على المساعدة التي تمس الحاجة إليها من الحكومة ومن الجهات المتبرعة من أجل تخفيف حدة